

عنوان البحث

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة على الاقتصاد السعودي وفقا لرؤية 2030

إعداد الطالب/حمدي مهدي الرشدي

إشراف/

العام الدراسي:

2024

قائمة المحتويات:

1	مقدمة:
3	مشكلة الدراسة:
5	أهمية الدراسة:

9	أهداف الدراسة:
11	تساؤلات الدراسة:
12	فرضيات الدراسة:
13	الدراسات السابقة:
15	المنطلقات النظرية للدراسة:
17	المنهجية وطرق البحث:
19	أدوات الدراسة:
22	حدود الدراسة:
23	المراجع:

مقدمة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من العوامل الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز التنوع الاقتصادي في أي دولة. في سياق الاقتصاد السعودي، تتجلى أهمية هذه المشروعات بشكل واضح في ظل التحديات والفرص التي يواجهها الاقتصاد الوطني في ظل رؤية المملكة 2030. رؤية 2030 هي خطة استراتيجية طموحة تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات إلى اقتصاد متنوع ومبني على المعرفة والابتكار

والاستدامة. وفي هذا السياق، تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً حاسماً في تحقيق أهداف هذه الرؤية (Al-Tit، 2019).

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وهو ما يتماشى مع أهداف رؤية 2030 التي تسعى إلى تقليل معدلات البطالة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. وفقاً لتقارير عديدة، تشكل هذه المشروعات نسبة كبيرة من إجمالي الشركات في المملكة، وتسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. بفضل قدرتها على الابتكار والتكيف السريع مع التغيرات الاقتصادية، تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة محركاً رئيسياً للنمو والتطور الاقتصادي، حيث تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل النفط والغاز (Al-Haddad، 2019).

على الرغم من الدور الحيوي الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها وتحقيق مساهمة فعالة في الاقتصاد. من بين هذه التحديات، قضايا التمويل والوصول إلى مصادر التمويل المناسبة، حيث يعاني الكثير من رواد الأعمال من صعوبة في الحصول على القروض والاستثمارات اللازمة لتطوير مشاريعهم. بالإضافة إلى ذلك، تعاني هذه المشروعات من نقص في الموارد البشرية المدربة، وكذلك من نقص في المعرفة التقنية والإدارية التي تحتاجها لضمان نجاحها واستدامتها (Nkwinika، 2023).

استجابة لهذه التحديات، وضعت رؤية 2030 مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات لدعم وتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي. تتضمن هذه السياسات تحسين بيئة الأعمال من خلال تسهيل إجراءات التسجيل والترخيص، وتعزيز الوصول إلى التمويل من خلال إنشاء برامج دعم وتمويل مخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تسعى الحكومة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتوفير التدريب والتطوير المهني لرواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

في إطار رؤية 2030، تُعطى الأولوية للابتكار والتكنولوجيا كعوامل رئيسية في تعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنافس والنمو. من خلال توفير الدعم والتوجيه في استخدام التقنيات الحديثة، يمكن لهذه المشروعات تحسين كفاءتها وزيادة قدرتها على الابتكار. كما تُعتبر التكنولوجيا أداة مهمة في تسريع النمو وتوسيع الأسواق، مما يعزز من قدرتها على التوسع والنمو في أسواق جديدة (Avelar، 2024).

بناءً على السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها رؤية 2030، من المتوقع أن تشهد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية نمواً ملحوظاً في السنوات القادمة. من خلال تحسين بيئة الأعمال وتقديم الدعم اللازم، يتوقع أن تلعب هذه المشروعات دوراً متزايد الأهمية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز التنوع الاقتصادي. كما يتوقع أن تساهم هذه المشروعات في تحقيق أهداف رؤية 2030 من خلال توفير فرص العمل، وتعزيز الابتكار، والمساهمة في التنمية المستدامة (Allamnakhrah، 2019).

مشكلة الدراسة:

تعتبر صعوبة الحصول على التمويل واحدة من أبرز المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية. على الرغم من الأهمية الاقتصادية الكبيرة لهذه المشروعات في دعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، فإنها غالباً ما تواجه صعوبات في تأمين القروض والاستثمارات اللازمة لتطوير عملياتها وتوسيع نطاقها. يعزى ذلك إلى عدة عوامل، منها نقص في البرامج التمويلية المرنة والمناسبة التي تلبي احتياجات هذه المشروعات، بالإضافة إلى مخاوف المؤسسات المالية من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي قد تكون غير مستعدة لتقديم الضمانات الكافية أو تحمل المخاطر المرتفعة. هذه الصعوبات في التمويل تحد من قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والاستدامة، وتؤثر على قدرتها في الاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

• نقص الموارد البشرية المدربة

من التحديات الكبيرة التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو نقص الموارد البشرية المدربة. تعتبر القوى العاملة الماهرة أحد العوامل الأساسية لنجاح أي مشروع، وبدون توافر أفراد مؤهلين يمتلكون المهارات والخبرات المطلوبة، تواجه هذه المشروعات صعوبات في إدارة عملياتها بفعالية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. يساهم نقص التدريب والتعليم في تقييد قدرة رواد الأعمال على إدارة مشاريعهم بطرق مبتكرة وفعالة، مما يعيق تطوير الأعمال ويقلل من قدرتها على التوسع والنمو. إن تحسين برامج التدريب والتعليم وتوفير دعم متخصص في تطوير المهارات يمكن أن يساعد في معالجة هذه المشكلة وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تعزيز كفاءتها وقدرتها التنافسية.

• الافتقار إلى الدعم الفني والإداري

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضاً تحديات تتعلق بالافتقار إلى الدعم الفني والإداري. تعاني العديد من هذه المشروعات من عدم وجود استشارات فنية وإدارية ملائمة تدعمها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتطوير عملياتها. غياب هذا الدعم يعوق قدرة رواد الأعمال على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق وتلبية احتياجات عملائهم بشكل فعال. يوفر الدعم الفني والإداري الاستشارات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي، وتحليل السوق، وإدارة الموارد بطرق تعزز من نجاح المشروعات واستدامتها. تعزيز الوصول إلى خدمات الاستشارة والدعم الفني يمكن أن يسهم في تحسين أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويساعدها في تحقيق أهدافها بكفاءة أعلى.

• التحديات القانونية والتنظيمية

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضاً صعوبات تتعلق بالإجراءات القانونية والتنظيمية المعقدة. تعد البيروقراطية وتعقيدات الإجراءات القانونية عائقاً كبيراً أمام تأسيس وتشغيل هذه المشروعات، مما يزيد من التكاليف ويؤثر على سرعة التأسيس والتشغيل. تعاني العديد من هذه المشروعات من صعوبة في التعامل مع المتطلبات القانونية والتنظيمية، مما يجعل من الصعب عليها الالتزام بالقوانين واللوائح المفروضة. يمكن أن يسهم تبسيط الإجراءات القانونية وتيسير المتطلبات التنظيمية في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في تعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

• القدرة على التوسع والابتكار

على الرغم من مرونة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التكيف مع التغيرات الاقتصادية، إلا أنها تواجه صعوبات في التوسع والابتكار. تعاني العديد من هذه المشروعات من نقص في الموارد والقدرة على الاستثمار في التكنولوجيا والتطوير، مما يحد من قدرتها على التوسع إلى أسواق جديدة وتبني أحدث الابتكارات. إن نقص الاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيا يؤثر على قدرة المشروعات على تحسين منتجاتها وخدماتها وتلبية احتياجات العملاء بشكل أكثر فعالية. من خلال تعزيز الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة والابتكار، يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تحسين قدرتها على التوسع والمنافسة في بيئة الأعمال المتغيرة.

• أهمية معالجة هذه التحديات

معالجة هذه التحديات تعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف رؤية 2030، التي تهدف إلى تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي. تتطلب رؤية 2030 تحسين بيئة الأعمال من خلال تقديم دعم مناسب لهذه المشروعات، بما في ذلك توفير آليات تمويل مرنة، وتعزيز التعليم

والتدريب، وتبسيط الإجراءات القانونية والتنظيمية. من خلال تحسين بيئة الأعمال وتقديم الدعم اللازم، يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تسهم بشكل أكبر في النمو الاقتصادي وتعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة. عدم معالجة هذه التحديات بشكل فعال قد يؤثر سلباً على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق أهدافها والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة.

أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة (العلمية)

تكتسب الدراسة العلمية حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي وفقاً لرؤية 2030 أهمية خاصة من عدة جوانب تتعلق بالنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والاستدامة. إن فهم الدور الحيوي لهذه المشروعات في تحقيق أهداف رؤية 2030 يعتبر محورياً ليس فقط لتحليل واقع الاقتصاد السعودي ولكن أيضاً لتقديم رؤى استراتيجية قد تساعد في توجيه السياسات والقرارات الاقتصادية.

• دعم التحول الاقتصادي الوطني:

تسعى رؤية 2030 إلى تحقيق تحول جذري في الاقتصاد السعودي من الاعتماد التقليدي على النفط إلى تنويع المصادر الاقتصادية وتعزيز دور القطاعات غير النفطية. المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أحد الركائز الأساسية في هذا التحول، حيث تشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد وتساهم في توفير فرص العمل وتعزيز الابتكار. دراسة دور هذه المشروعات في هذا السياق تساعد في فهم مدى قدرتها على المساهمة في تحقيق أهداف الرؤية، وتقديم نظرة واضحة حول كيفية دعمها وتعزيزها بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمملكة.

• تحديد التحديات والفرص:

تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يساهم في تحديد المشكلات الحقيقية التي تعوق نموها واستدامتها. من خلال دراسة هذه التحديات، يمكن تقديم توصيات واقعية ومبنية على الأدلة لتحسين بيئة الأعمال وتطوير استراتيجيات دعم فعالة. في الوقت ذاته، تساعد الدراسة في الكشف عن الفرص المتاحة لهذه المشروعات لتوسيع نطاقها وتعزيز دورها في الاقتصاد، مما يمكن صناع القرار من تطوير سياسات تساهم في استثمار هذه الفرص بشكل أمثل.

• تحسين السياسات والإجراءات الحكومية:

النتائج التي تخرج بها الدراسة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تحسين السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. من خلال تحليل الفجوات بين السياسات الحالية والاحتياجات الفعلية للمشروعات، يمكن تقديم توصيات لصانعي السياسات حول كيفية تعديل أو تطوير برامج الدعم والتمويل والتدريب. تحسين هذه السياسات والإجراءات يساهم في خلق بيئة أكثر ملاءمة لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يدعم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لرؤية 2030.

• تعزيز الابتكار وريادة الأعمال:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد مصدراً رئيسياً للابتكار وريادة الأعمال. من خلال دراسة دورها في هذا السياق، يمكن فهم كيف تساهم هذه المشروعات في تعزيز ثقافة الابتكار وتطوير حلول جديدة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية. تقديم رؤى حول كيفية تعزيز بيئة الابتكار يمكن أن يساعد في دعم رواد الأعمال والمبتكرين، مما يساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي ويعزز قدرة المملكة على التنافس على الصعيدين الإقليمي والدولي.

• تعزيز التنمية المستدامة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الأداء البيئي والاجتماعي. دراسة دور هذه المشروعات في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية لرؤية 2030 تساهم في فهم كيف يمكن لهذه المشروعات أن تساهم في تحقيق الاستدامة. يمكن أن تساعد الدراسة في تحديد أفضل الممارسات التي تساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال.

• تأثير على المجتمع المحلي:

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية من خلال توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية. دراسة كيفية تأثير هذه المشروعات على المجتمع المحلي يمكن أن تقدم رؤى حول كيفية تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة على مستوى المناطق المختلفة في المملكة. من خلال فهم هذا التأثير، يمكن تطوير سياسات تدعم التنمية المحلية وتحسن مستوى المعيشة في المجتمعات الريفية والحضرية.

• تقديم نموذج لتطبيق السياسات:

يمكن أن تقدم الدراسة نموذجاً فعالاً لتطبيق السياسات والبرامج التي تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سياقات اقتصادية أخرى. إن تقديم تحليل مفصل حول كيفية نجاح السياسات في دعم هذه المشروعات في السعودية يمكن أن يوفر دروساً وتجارب يمكن الاستفادة منها في دول أخرى تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مشابهة. هذا النموذج يمكن أن يساهم في تبادل المعرفة والخبرات على المستوى الإقليمي والدولي. تعتبر الدراسة العلمية حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي وفقاً لرؤية 2030 ذات أهمية بالغة لفهم دورها في التحول الاقتصادي وتقديم حلول للتحديات التي تواجهها. تساهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم العلمي والعملية حول كيفية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 وتعزيز النمو المستدام في المملكة.

أهمية الدراسة (العملية)

تكتسب الدراسة العملية حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي وفقاً لرؤية 2030 أهمية بالغة نظراً لتأثيرها المباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) جزءاً أساسياً من الاقتصاد السعودي، ولها دور محوري في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030، التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد الوطني وتعزيز التنوع والتنمية المستدامة.

• تعزيز النمو الاقتصادي المستدام

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام في أي بلد، بما في ذلك السعودية. من خلال فهم كيفية تأثير هذه المشروعات على الاقتصاد المحلي، يمكن تقديم استراتيجيات عملية تدعم النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام. دراسة فعالية السياسات والإجراءات المطبقة لدعم هذه المشروعات يمكن أن تساهم في تطوير نماذج عمل ناجحة يمكن تعميمها على نطاق واسع، مما يعزز من قدرة الاقتصاد السعودي على تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستدام والتنوع.

• تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات

تساهم الدراسة العملية في تقديم توصيات واقعية لتحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. من خلال تحليل المشكلات التي تعاني منها هذه المشروعات، مثل التعقيدات البيروقراطية وصعوبات الحصول على التمويل، يمكن تقديم حلول عملية تعمل على تسهيل بدء وتشغيل هذه المشروعات. تحسين بيئة الأعمال يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات

الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرتها على النمو والاستدامة، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية لرؤية 2030.

• تعزيز الابتكار وتطوير القدرات المحلية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مصدرًا هامًا للابتكار وتطوير القدرات المحلية. من خلال الدراسة العملية، يمكن تحديد كيف تساهم هذه المشروعات في تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في المملكة. يمكن تقديم استراتيجيات عملية تدعم الابتكار وتحفز رواد الأعمال على تبني تقنيات حديثة وأساليب عمل مبتكرة. هذا يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي ويعزز من تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بتطوير الصناعات والابتكار.

• توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية. من خلال فهم دور هذه المشروعات في خلق فرص العمل، يمكن تطوير استراتيجيات عملية تدعم التوظيف وتساعد في تقليل معدلات البطالة، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة. دراسة تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل يمكن أن توفر رؤى عملية حول كيفية تحسين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدعم التوظيف وتنمية القدرات البشرية.

• تطوير استراتيجيات دعم وتدريب فعالة

تساعد الدراسة العملية في تطوير استراتيجيات دعم وتدريب فعالة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. من خلال تحليل الاحتياجات التدريبية والمهارية لهذه المشروعات، يمكن تقديم برامج تدريبية مخصصة تساعد رواد الأعمال في تعزيز مهاراتهم الإدارية والتقنية. تحسين مهارات القوى العاملة يعزز من قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إدارة عملياتها بفعالية والتعامل مع التحديات الاقتصادية، مما يدعم تحقيق أهداف رؤية 2030.

• تحليل أثر السياسات والإجراءات الحكومية

تساهم الدراسة العملية في تحليل أثر السياسات والإجراءات الحكومية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. من خلال تقييم فعالية السياسات المطبقة، مثل برامج الدعم والتمويل، يمكن تقديم توصيات عملية لتحسين هذه السياسات وتوجيهها بشكل أفضل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فهم كيفية

تأثير السياسات على الأداء والتوسع يمكن أن يساعد في تطوير سياسات أكثر فعالية تحقق نتائج ملموسة وتدعم النمو الاقتصادي.

• تعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص

تساعد الدراسة العملية في تعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص من خلال تقديم رؤى حول كيفية تحسين التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. يمكن أن تسهم الدراسة في بناء شراكات فعالة وتطوير برامج مشتركة تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030. تعزيز التعاون بين القطاعين يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة فرص النمو والتوسع.

• تقييم الأثر الإقليمي والمحلي

تسهم الدراسة العملية في تقييم الأثر الإقليمي والمحلي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد في فهم كيف تؤثر هذه المشاريع على التنمية الاقتصادية في مختلف المناطق. من خلال تحليل تأثير المشاريع على الاقتصاد المحلي، يمكن تقديم استراتيجيات تدعم التنمية الإقليمية وتساعد في تحقيق التوازن بين المناطق المختلفة في المملكة. هذا يساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بتوزيع التنمية بشكل عادل وتعزيز النمو الاقتصادي في جميع أنحاء المملكة.

تعتبر الدراسة العملية حول دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي وفقاً لرؤية 2030 ذات أهمية كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. تسهم الدراسة في تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الابتكار، وتوفير فرص العمل، وتطوير استراتيجيات دعم فعالة، مما يدعم تحقيق رؤية 2030 ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي

- تقييم دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030 وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في السعودية.

هذا الهدف الرئيسي يهدف إلى تحليل كيفية مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030، التي تشمل تنويع الاقتصاد، تعزيز الابتكار، وتحقيق التنمية المستدامة. يركز هذا

الهدف على فهم كيفية تأثير هذه المشروعات على الاقتصاد الوطني، بما في ذلك مساهمتها في النمو الاقتصادي، توفير فرص العمل، وتعزيز الاستدامة.

الأهداف الفرعية

• تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية

يعتبر تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأهداف الأساسية لهذه الدراسة. يشمل هذا الهدف تحليل المشكلات والعقبات التي تعترض هذه المشروعات، مثل صعوبات التمويل، نقص الموارد البشرية المدربة، وصعوبات الالتزام بالإجراءات القانونية والتنظيمية. من خلال استكشاف هذه التحديات، يمكن تقديم رؤى واضحة حول كيفية معالجتها وتقديم حلول عملية. هذا يساعد في فهم العقبات التي تعوق النمو والتوسع، مما يمكن صانعي السياسات من تطوير استراتيجيات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكثر فعالية. تحقيق هذا الهدف يمكن أن يسهم في تحسين بيئة الأعمال ويعزز من قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها.

• تحليل أثر السياسات الحكومية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يهدف هذا الهدف إلى دراسة كيفية تأثير السياسات الحكومية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يتضمن ذلك تقييم فعالية السياسات والبرامج المخصصة لدعم هذه المشروعات، مثل برامج التمويل، الدعم الفني، والتدريب. من خلال تحليل أثر هذه السياسات، يمكن تقديم توصيات لتحسينها وتوجيهها بشكل أكثر فعالية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يساعد تحقيق هذا الهدف في ضمان أن السياسات الحكومية تعزز من قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والاستدامة، مما يدعم تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستدام وتطوير القطاعات غير النفطية.

• استكشاف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الابتكار وتطوير القدرات المحلية

يعد استكشاف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الابتكار وتطوير القدرات المحلية من الأهداف المهمة للدراسة. يتضمن هذا الهدف تحليل كيفية مساهمة هذه المشروعات في تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتحسين تقنيات العمل وأساليب الإدارة. من خلال فهم كيفية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للابتكار وتطوير القدرات المحلية، يمكن تقديم استراتيجيات تدعم الإبداع وتزيد من القدرة التنافسية. تحقيق هذا الهدف يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 المتعلقة بتطوير الصناعات المحلية وتعزيز ثقافة الابتكار.

• تقييم أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير فرص العمل والتنمية الاجتماعية

يهدف هذا الهدف إلى دراسة تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية. يشمل ذلك تحليل كيفية تأثير هذه المشروعات على سوق العمل المحلي، وتقديم رؤى حول كيفية تحسين برامج التوظيف ودعم القوى العاملة. من خلال تقييم هذا الأثر، يمكن تقديم توصيات لتحسين السياسات التي تدعم التوظيف وتساهم في تحسين مستوى المعيشة. تحقيق هذا الهدف يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والتوازن الإقليمي.

• تقديم نماذج عمل وتجارب ناجحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يشمل هذا الهدف تقديم نماذج عمل وتجارب ناجحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية، مما يساعد في تبادل المعرفة والخبرات بين المشروعات ويعزز من قدرتها على النجاح. من خلال دراسة حالات نجاح وتحديد العوامل التي ساهمت في تحقيقها، يمكن تطوير استراتيجيات عملية يمكن تطبيقها على نطاق واسع. تحقيق هذا الهدف يساهم في تعزيز ثقافة النجاح والابتكار بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويعزز من قدرتها على التوسع وتحقيق أهداف رؤية 2030.

• تقديم توصيات لتحسين بيئة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتضمن هذا الهدف تقديم توصيات عملية لتحسين بيئة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناءً على نتائج الدراسة. يشمل ذلك تقديم اقتراحات لتحسين السياسات والبرامج الحكومية، وتطوير استراتيجيات دعم وتدريب فعالة، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. تحقيق هذا الهدف يساعد في خلق بيئة أكثر ملاءمة لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من قدرتها على المساهمة في تحقيق أهداف رؤية 2030.

تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيسي للدراسة

- كيف تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030 وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في السعودية؟

الأسئلة الفرعية للدراسة

- ✓ ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية وكيف تؤثر على نموها واستدامتها؟
- ✓ كيف تؤثر السياسات الحكومية الحالية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية؟

✓ ما هو دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الابتكار وتطوير القدرات المحلية في السعودية؟

✓ كيف تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية في السعودية؟

✓ ما هي نماذج العمل والتجارب الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية؟

✓ ما هي التوصيات العملية لتحسين بيئة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناءً على نتائج الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية للدراسة

- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تحقيق أهداف رؤية 2030 وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في السعودية.

الفرضيات الفرعية للدراسة

- ✓ تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية تحديات رئيسية تتعلق بالتمويل، الموارد البشرية، والإجراءات القانونية، مما يؤثر سلباً على نموها واستدامتها.
- ✓ تساهم السياسات الحكومية الحالية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل إيجابي، ولكن هناك حاجة لتحسين هذه السياسات لزيادة فعاليتها.
- ✓ تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تعزيز الابتكار وتطوير القدرات المحلية في السعودية، مما يساعد في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص.
- ✓ تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية في السعودية من خلال التأثير على سوق العمل وتحسين مستوى المعيشة.
- ✓ توجد نماذج عمل وتجارب ناجحة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن استخدامها كنماذج يحتذى بها لتطوير استراتيجيات دعم فعالة.
- ✓ تقديم توصيات مبنية على نتائج الدراسة يمكن أن تساهم بشكل فعال في تحسين بيئة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد في تحقيق أهداف رؤية 2030.

الدراسات السابقة:

يُعد دعم المشاريع الصغيرة في شتى أسس النمو الاقتصادي مهماً لتحقيق الرؤية الطموحة للمملكة 2030 لكونها محرك التنمية الشاملة، حيث تبلغ مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 15.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، و33 في المائة من نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. تستهدف دراسة (العميم، 2019) التعرف على أهم العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق هذا الهدف أُجريت الدراسة وفق أسلوب الحصر الشامل للمشروعات الصغيرة التي تخضع لإشراف معهد ريادة الأعمال. تم تجميع عدد (282) استبانة من رواد الأعمال وباستخدام تحليل التمايز أسفرت نتائج تحليل البيانات عن وجود العديد من العوامل الإدارية؛ والتسويقية؛ والتمويلية؛ والبشرية؛ والتشريعية المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية. وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، أُقترحت مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في دعم وتعزيز دور المشروعات الصغيرة في تحقيق الرؤية الطموحة للمملكة 2030.

تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) ما بين 60% إلى 70% من الوظائف في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مع حصة كبيرة بشكل خاص في إيطاليا واليابان، وحصة أصغر نسبياً في الولايات المتحدة. طَوَّال؛ كما أنها تمثل أيضاً حصة كبيرة بشكل غير متناسب من الوظائف الجديدة، وخاصة في البلدان التي أظهرت سجلاً قوياً في تشغيل العمالة. وفي المملكة العربية السعودية، أكثر من ثلثي السكان تقل أعمارهم عن 30 عاماً، ويدخل حوالي 100 ألف خريج إلى سوق العمل كل عام. وتناقش هذه الورقة التدابير التي ينبغي اتخاذها وتسلط الضوء على أهمية فهم العلاقة والتفاعل بين البطالة وريادة الأعمال. يركز البحث الحالي على الدراسات التي تشرح ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية. يتم استخدام كلا النهجين النوعي والكمي لجمع البيانات التي قد تساهم في فهم أفضل لقضايا التوظيف للشباب والشابات السعوديين. بجانب؛ نقدم استبيان ريادة الأعمال؛ وقد ركز هذا المسح بشكل أساسي على فهم العلاقة والتفاعل بين البطالة وريادة الأعمال. وفي هذا الاستطلاع، يتم اتخاذ وجهة نظر أكثر توازناً من خلال دراسة العوامل التي تساهم في خلق المزيد من فرص العمل (said، 2020).

الهدف من دراسة (Altayyar، 2020) هو دراسة كيفية تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في الاقتصاد من خلال الابتكار والأداء والتطوير. ويركز بشكل خاص على كيفية تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من خلال المواءمة بين تكنولوجيا المعلومات

والأهداف التكنولوجية. تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تحديات مختلفة ناجمة عن عدم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة. ومن أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلات البحث، قامت الورقة بتقييم نقدي لدور الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق رؤية 2030 من خلال تقييم جوانب مثل خلق فرص العمل، والنتائج المحلي الإجمالي، وخلق الخدمات والصناعة، والابتكارات التجارية. كما بحثت في كيفية استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة من الموارد التكنولوجية وموارد تكنولوجيا المعلومات في العمل على تحقيق هذه الأهداف. وأخيراً، تناولت الورقة التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق هذه الأهداف قبل تقديم التوصيات. وكانت النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الورقة هي أن الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا يشجع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ستساعد في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) ما بين 60% إلى 70% من الوظائف في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مع حصة كبيرة بشكل خاص في إيطاليا واليابان، وحصة أصغر نسبياً في الولايات المتحدة. طَوَّلَ؛ كما أنها تمثل حصة كبيرة بشكل غير متناسب من الوظائف الجديدة، خاصة في تلك البلدان التي أظهرت سجل توظيف قوي. . وتناقش هذه الورقة التدابير التي ينبغي اتخاذها وتسلط الضوء على أهمية فهم العلاقة والتفاعل بين البطالة وريادة الأعمال. يركز البحث الحالي على الدراسات التي تشرح ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية. يتم استخدام كلا النهجين النوعي والكمي لجمع البيانات التي قد تساهم في فهم أفضل لقضايا التوظيف للشباب والشابات السعوديين. بجانب؛ نقدم استبيان استبيان ريادة الأعمال؛ وقد ركز هذا المسح بشكل أساسي على فهم العلاقة والتفاعل بين البطالة وريادة الأعمال. وفي هذا الاستطلاع، يتم اتخاذ وجهة نظر أكثر توازناً من خلال دراسة العوامل التي تساهم في خلق المزيد من فرص العمل (Moniem، 2020).

لقد استكشفت الدراسات الحالية في الغالب تأثير مرونة سلسلة التوريد على أداء الشركات في سياق الاقتصادات المتقدمة. تسلط دراسة (Alshahrani، 2022) الضوء على حاجة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الاستعداد لمعالجة أوجه عدم اليقين في العمليات التجارية. الخلفية: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً حاسماً في كل اقتصاد، وقد سلطت دراسات محدودة الضوء على أهمية المرونة في الشركات. ولذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير مرونة سلسلة التوريد على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بناءً على ثلاثة أبعاد للمرونة، وهي خفة الحركة والقوة والمرونة. ويهدف إلى التحقق من مدى ارتباطها بأبعاد أداء الشركات الصغيرة

والمتوسطة، أي أداء الإنتاج وأداء السوق/المبيعات. تبحث هذه الدراسة أيضاً في التأثير الإجمالي لمرونة سلسلة التوريد كبناء على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة. الطرق: استخدمت هذه الدراسة تصميم البحث الكمي للإجابة على أسئلة البحث. وتم استخدام استبيان ذاتي لجمع البيانات. واعتمدت الدراسة على 255 عينة من مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. تم اختبار النموذج المفترض باستخدام برنامج SPSS/Amos 26. النتائج: بناءً على النتائج، وجد أن سرعة ومرونة سلسلة التوريد كانت لها علاقة إيجابية كبيرة مع أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج والتسويق والمبيعات. أظهرت قوة سلسلة التوريد وجود علاقة إيجابية كبيرة مع الأداء الإنتاجي للشركات الصغيرة والمتوسطة ولكن ليس مع أدائها التسويقي/المبيعات. وبشكل عام، كانت هناك علاقة إيجابية كبيرة بين مرونة سلسلة التوريد وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة. الاستنتاجات: تساهم هذه الدراسة في مجموعة الأدبيات المتعلقة بمرونة سلسلة التوريد من خلال شرح المعرفة حول جوانب مثل خفة الحركة والمرونة والقوة. تعزز الدراسة فهمنا لدور مرونة سلسلة التوريد في أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياق الاقتصادات الناشئة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي وفقاً لرؤية 2030 إلى مجموعة من المنطلقات النظرية التي توفر إطاراً لفهم وتحليل كيفية تأثير هذه المشروعات على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة. هذه المنطلقات النظرية تشمل نظريات في التنمية الاقتصادية، الابتكار، ودور السياسات الحكومية، وهي ضرورية لتوضيح العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأهداف الاقتصادية والاجتماعية لرؤية 2030.

● نظرية التنمية الاقتصادية:

نظرية التنمية الاقتصادية تقدم أساساً لفهم كيفية مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي. تعتقد هذه النظرية أن التنمية الاقتصادية لا تقتصر فقط على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بل تشمل أيضاً تحسين مستويات المعيشة، تقليل الفقر، وتطوير البنية التحتية. وفقاً لهذه النظرية، تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنويع الاقتصاد، دعم الابتكار، وخلق فرص العمل. في سياق رؤية 2030، التي تسعى إلى تقليل الاعتماد على النفط

وتنوع الاقتصاد، تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساسية لتحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز الأنشطة الاقتصادية في القطاعات غير النفطية (Manzoor، 2021).

• نظرية الابتكار وريادة الأعمال:

تعتبر نظرية الابتكار وريادة الأعمال من المنطلقات النظرية الأساسية في دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفقاً لهذه النظرية، تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار من خلال تقديم حلول جديدة، تحسين المنتجات والخدمات، وتطوير تقنيات جديدة. الابتكار الذي تحققه هذه المشروعات يمكن أن يعزز من القدرة التنافسية ويؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام. في إطار رؤية 2030، التي تركز على تعزيز الابتكار كأحد المحاور الرئيسية لتحقيق التنمية، تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً حاسماً في دفع عجلة الابتكار وتطوير القدرات التقنية، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 (Fitriati، 2020).

• نظرية السياسات الحكومية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تشير نظرية السياسات الحكومية إلى أن السياسات والبرامج الحكومية تلعب دوراً مهماً في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تشمل هذه السياسات تقديم الدعم المالي، الفني، والتدريب، وتسهيل الوصول إلى الأسواق. توفر السياسات الحكومية إطاراً لدعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين بيئة الأعمال، تقديم حوافز ضريبية، وتبسيط الإجراءات الإدارية. في سياق رؤية 2030، التي تتضمن مجموعة من المبادرات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تركز السياسات الحكومية على تعزيز دور هذه المشروعات في الاقتصاد الوطني، مما يتطلب دراسة تأثير هذه السياسات على نمو واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Fakhreldin، 2015).

• نظرية التكامل الاقتصادي:

تعزز نظرية التكامل الاقتصادي من فهم كيفية تعزيز التعاون بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى. يشير مفهوم التكامل الاقتصادي إلى تفاعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبرى والقطاع العام لتطوير سلسلة القيمة وتعزيز النمو الاقتصادي. في إطار رؤية 2030، يتم تشجيع التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، مثل تعزيز الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية. دراسة كيفية تحقيق هذا التكامل وتقييم أثره يمكن أن يقدم رؤى حول كيفية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية (Rodríguez-Espíndola، 2022) 2030.

• نظرية الاستدامة:

تعتبر نظرية الاستدامة من المنطلقات النظرية المهمة في دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030. تركز هذه النظرية على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية للتنمية. تهدف الاستدامة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام دون التأثير السلبي على البيئة أو المجتمع. في سياق رؤية 2030، التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيسياً في تحقيق هذا التوازن من خلال تبني ممارسات بيئية مستدامة، دعم المسؤولية الاجتماعية، وتعزيز النمو الاقتصادي (Barakat، 2021).

• نظرية تطوير القدرات المحلية:

تشير نظرية تطوير القدرات المحلية إلى أهمية تعزيز مهارات وكفاءات القوى العاملة المحلية لدعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تركز هذه النظرية على تدريب وتطوير الموارد البشرية، وتقديم الدعم اللازم لبناء قدرات محلية قوية. في سياق رؤية 2030، التي تهدف إلى تعزيز تطوير القدرات المحلية وتنمية المهارات، تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءاً أساسياً من هذه الاستراتيجية من خلال توفير فرص التدريب والتوظيف، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة (Ayandibu، 2017).

• نظرية خلق فرص العمل:

تشير نظرية خلق فرص العمل إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً مهماً في توفير فرص العمل وزيادة مستويات التوظيف. تعتبر هذه المشروعات محركاً رئيسياً لتوفير وظائف جديدة وتحسين مستوى المعيشة في المجتمع. في إطار رؤية 2030، التي تسعى إلى تعزيز سوق العمل وتوفير فرص العمل، تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة محوراً أساسياً لتحقيق هذه الأهداف. دراسة تأثير هذه المشروعات على سوق العمل يمكن أن يوفر رؤى حول كيفية تعزيز التوظيف وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (Abedmohisen، 2023).

المنهجية وطرق البحث:

تسعى الدراسة الحالية إلى استكشاف وتحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي وفقاً لرؤية 2030، باستخدام منهجية البحث الكمية. تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأركان الأساسية لنمو الاقتصاد وابتكاره، حيث تلعب دوراً محورياً في تعزيز التنوع الاقتصادي

وخلق فرص العمل. تسعى رؤية 2030 إلى تحويل الاقتصاد السعودي من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد متنوع وقوي يعتمد على القطاعات غير النفطية، وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءاً جوهرياً من هذا التحول.

• المنهجية الكمية

المنهجية الكمية تركز على جمع وتحليل البيانات الرقمية لتفسير الظواهر وتقديم رؤى موضوعية. في هذه الدراسة، ستستخدم المنهجية الكمية لتقييم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030. تعتمد المنهجية الكمية على إجراء استبيانات ومسوحات لجمع بيانات دقيقة يمكن تحليلها إحصائياً لتقديم نتائج موضوعية وموثوقة.

• تصميم البحث

يبدأ تصميم البحث بتحديد الأسئلة البحثية والفرضيات التي سيتم اختبارها. في هذه الدراسة، تشمل الأسئلة الرئيسية: كيف تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030؟ وما هي العوامل التي تؤثر على نجاح هذه المشروعات؟ وما هو دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنوع الاقتصادي؟

تُبنى الفرضيات على الأسس النظرية التي تدعم العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهداف رؤية 2030. على سبيل المثال، يمكن أن تكون إحدى الفرضيات هي أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسهم بشكل كبير في تحسين التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط.

• اختيار العينة

تحديد العينة هو خطوة حاسمة في البحث الكمي. في هذه الدراسة، سيتم اختيار عينة تمثل مجموعة متنوعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية. يتضمن اختيار العينة تحديد الحجم المناسب للعينة والخصائص الديموغرافية للشركات التي ستشملها الدراسة. يمكن أن تشمل العينة الشركات التي تتنوع في الحجم والنشاط والموقع الجغرافي لضمان شمولية النتائج. يمكن أن تنحصر حجو العينة من بين 150 – 300 عينة.

• جمع البيانات

ستتم عملية جمع البيانات من خلال توزيع الاستبيانات عبر القنوات المناسبة مثل البريد الإلكتروني، أو الاستبيانات الإلكترونية على الإنترنت. يجب أن يتم جمع البيانات بطريقة منهجية لضمان دقة النتائج وموثوقيتها. يتم متابعة توزيع الاستبيانات لضمان الحصول على معدل استجابة كافٍ لتوفير بيانات ذات مغزى.

• تحليل البيانات

يتم تحليل البيانات باستخدام التحليل الإحصائي لتحديد الأنماط والاتجاهات في المعلومات التي تم جمعها. تشمل أدوات التحليل الإحصائي البرمجيات مثل SPSS أو Excel، والتي تساعد في اختبار الفرضيات وتحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة. يمكن استخدام الأساليب الإحصائية مثل التحليل الوصفي، اختبار الفرضيات، وتحليل الارتباط لفهم كيفية تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد السعودي وأهداف رؤية 2030.

• تفسير النتائج

بعد تحليل البيانات، تُفسر النتائج لتقديم رؤى حول كيفية مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030. يتم مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات السابقة والفرضيات البحثية. يتم تقديم توصيات بناءً على النتائج لتحسين دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في الاقتصاد السعودي.

• كتابة التقرير

المرحلة النهائية في المنهجية هي كتابة التقرير البحثي الذي يلخص النتائج والنتائج الرئيسية التي تم الوصول إليها. يتضمن التقرير فصولاً مختلفة تشمل مقدمة، منهجية البحث، نتائج التحليل، المناقشة، والتوصيات. يتم تقديم التقرير بأسلوب أكاديمي يوضح كيف تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030، ويوفر معلومات قيمة لصناع القرار والباحثين في هذا المجال.

أدوات الدراسة:

• الاستبيانات

تُعد الاستبيانات واحدة من الأدوات الأساسية لجمع البيانات الكمية في الأبحاث العلمية، وخاصة في دراسة تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد السعودي في إطار رؤية 2030. يتم تصميم الاستبيانات لجمع معلومات محددة ودقيقة من مجموعة واسعة من الأفراد المعنيين، مثل

أصحاب المشروعات، مديري الشركات، والمستثمرين. يبدأ تصميم الاستبيان بتحديد الأسئلة التي تعكس الأهداف البحثية، بما في ذلك تقييم تأثير المشروعات على النمو الاقتصادي، التحديات التي تواجهها، ومدى فعالية السياسات الحكومية في دعمها.

تشمل الأسئلة عادةً الأسئلة المغلقة التي توفر خيارات محددة للإجابة، مما يسهل جمع وتحليل البيانات الكمية، والأسئلة المفتوحة التي تتيح للمشاركين تقديم إجابات تفصيلية تعكس تجاربهم وآرائهم الشخصية. على سبيل المثال، قد تتضمن الأسئلة المغلقة خيارات مثل "موافق بشدة"، "موافق"، "محايد"، "لا أوافق"، و "لا أوافق بشدة" لتقييم مدى تأثير السياسات الحكومية على نمو المشروعات. بعد تصميم الاستبيان، يتم توزيعه عبر قنوات متعددة مثل البريد الإلكتروني، منصات الاستطلاعات الإلكترونية، أو التوزيع المباشر في الفعاليات الاقتصادية. من الضروري ضمان وصول الاستبيانات إلى العينة المستهدفة لجمع بيانات شاملة وموثوقة. عملية تحليل البيانات تتطلب استخدام برامج تحليل إحصائي مثل SPSS أو Excel. تُحلل البيانات لاستخراج الأنماط والاتجاهات الرئيسية، وتقديم رؤى حول كيفية تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الأهداف الاقتصادية لرؤية 2030.

• المقابلات

المقابلات تُعتبر أداة فعالة للحصول على بيانات نوعية تعزز من فهم الباحثين لتجارب المشاركين وتحدياتهم. يمكن إجراء المقابلات بشكل فردي أو في مجموعات بؤرية، حيث توفر كل منهما رؤى مختلفة ولكن مكملية لبعضها البعض. في المقابلات الفردية، يتم مقابلة أصحاب المشروعات، مديري الشركات، أو المستثمرين بشكل مباشر. توفر هذه المقابلات فرصة للتعمق في التفاصيل حول كيفية تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد، التحديات التي يواجهونها، والتوقعات المستقبلية. على سبيل المثال، قد يوضح صاحب المشروع التحديات المتعلقة بالحصول على التمويل أو التعقيدات الإدارية التي تعترض طريق نمو مشروعه. يتم تسجيل هذه المقابلات وتحليلها باستخدام تقنيات مثل تحليل المحتوى لتحديد الأنماط والموضوعات الرئيسية التي تساهم في فهم عميق لموضوع البحث.

أما المجموعات البؤرية، فتجمع بين مجموعة من المشاركين لمناقشة موضوعات محددة تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. تعزز هذه الطريقة من تبادل الأفكار ووجهات النظر، مما يمكن أن يكشف عن موضوعات جديدة أو يجمع آراء متنوعة حول قضايا معينة. تحليل بيانات المجموعات البؤرية يتطلب تقييم ملاحظات المجموعة والبحث عن أنماط متكررة أو توافقات بين المشاركين.

• البيانات الثانوية

البيانات الثانوية توفر خلفية تحليلية إضافية تساعد في تعزيز نتائج البحث. تشمل هذه البيانات تقارير حكومية، بيانات إحصائية، ودراسات أكاديمية سابقة. على سبيل المثال، توفر التقارير الحكومية من

وزارة التجارة والاستثمار السعودية معلومات حول حجم ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما توفر البيانات الإحصائية تفاصيل حول أداء هذه المشروعات عبر الزمن.

دراسات أكاديمية سابقة تقدم رؤى حول كيفية تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سياقات مماثلة، مما يساعد في وضع نتائج الدراسة الحالية في إطار أوسع. يتم تحليل البيانات الثانوية بمراجعة دقة وموثوقية المصادر المستخدمة ودمجها مع المعلومات التي تم جمعها عبر أدوات أخرى. يُمكن أن تساعد هذه البيانات في فهم الاتجاهات التاريخية، ومقارنة الوضع الحالي مع معايير سابقة، وتقديم سياق أعمق للنتائج البحثية.

• دراسات الحالة

دراسات الحالة تقدم تحليلاً مفصلاً لحالات محددة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يوفر رؤى حول العوامل التي تؤثر على نجاح هذه المشروعات. تتضمن دراسات الحالة تحليل حالات نجاح وفشل لمشروعات معينة، مما يسمح بفهم كيف يمكن لبعض المشروعات تحقيق أهداف رؤية 2030 بينما تواجه أخرى صعوبات.

يمكن إجراء مقابلات مع الشركات التي تعتبر نماذج ناجحة في تطبيق استراتيجيات محددة، مما يوفر أمثلة ملموسة حول كيفية تحقيق النجاح أو التغلب على التحديات. يتم جمع معلومات مفصلة عن كل حالة، بما في ذلك استراتيجيات النمو، التحديات التي واجهتها، والابتكارات التي اعتمدتها. تحليل دراسات الحالة يتطلب تقييم كيفية تأثير العوامل المختلفة مثل السياسات الحكومية، التغيرات الاقتصادية، والعوامل الداخلية على نتائج المشروعات.

• المسوحات الميدانية

المسوحات الميدانية توفر بيانات حية ومباشرة من المواقع الفعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. تشمل هذه المسوحات زيارة مواقع المشروعات لمراقبة عمليات التشغيل وتقييم البيئة العملية الفعلية. تتضمن المسوحات جمع بيانات حول كيفية إدارتها، التفاعل مع العملاء، وتقييم التحديات البيئية والتقنية. يمكن أن توفر هذه البيانات معلومات قيمة حول كيفية تأثير البيئة التشغيلية على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتساعد في فهم عوامل النجاح والفشل بشكل عملي. تحليل بيانات المسوحات الميدانية يتطلب تسجيل الملاحظات بعناية وفحصها لتحديد الفروقات والاتجاهات التي قد لا تكون واضحة من خلال الأدوات الأخرى. هذه المسوحات تعزز من الفهم العميق للتحديات والفرص التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يدعم التوصيات العملية لتحسين أدائها ومساهمتها في تحقيق أهداف رؤية 2030.

حدود الدراسة:

✓ الحدود البشرية

الحدود البشرية للدراسة تتعلق بالجماعات المستهدفة التي سيتم جمع البيانات منها. في هذه الدراسة، تتضمن الفئة البشرية المستهدفة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مديري الشركات، العاملين في هذه المشروعات، والمستثمرين في القطاع. تحديد هذه الفئات يهدف إلى الحصول على بيانات شاملة تعكس تجارب متعددة الأبعاد من جميع الأطراف المعنية.

أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يشكلون جزءاً رئيسياً من العينة، حيث يوفر رؤى مباشرة حول كيفية تأثير السياسات الحكومية والاستراتيجيات الاقتصادية على نمو مشروعاتهم. تُعنى المقابلات معهم بجمع معلومات حول التحديات التي يواجهونها، استراتيجيات النمو التي يتبعونها، وتأثير الدعم الحكومي على استدامة مشروعاتهم.

مديرو الشركات يُعدون أيضاً جزءاً هاماً من الحدود البشرية، حيث يمكنهم تقديم نظرة أعمق على العمليات الداخلية، استراتيجيات الإدارة، وكيفية تأثير التغييرات الاقتصادية على الأداء العام للمشروعات. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الفئة البشرية المستثمرين الذين يلعبون دوراً محورياً في تمويل المشروعات وتقديم المشورة الاستراتيجية. يُسهم استكشاف تجاربهم في فهم كيفية تأثير البيئة الاستثمارية على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والابتكار.

✓ الحدود الزمانية

الحدود الزمنية تشير إلى الفترة التي تغطيها الدراسة. في حالة دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي وفقاً لرؤية 2030، تشمل الحدود الزمنية الفترة التي تبدأ من إطلاق رؤية 2030 في عام 2016 وحتى السنة الحالية، مع التركيز بشكل خاص على الفترات الزمنية التي شهدت تغييرات هامة في السياسات الاقتصادية أو الاقتصادية بشكل عام.

تحديد الفترة الزمنية يساعد في تتبع تأثير السياسات والتغيرات الاقتصادية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر الزمن. على سبيل المثال، يمكن تحليل كيفية تأثير المبادرات الجديدة التي طرحتها رؤية 2030، مثل برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على نمو هذه المشروعات خلال السنوات الأخيرة. من خلال دراسة التغيرات على مدى عدة سنوات، يمكن تحديد الاتجاهات والأنماط التي تسهم في فهم كيفية استجابة المشروعات للتحديات والفرص التي أتاحتها رؤية 2030.

✓ الحدود المكانية

الحدود المكانية تحدد نطاق الدراسة من حيث الموقع الجغرافي. في هذه الدراسة، تركز الحدود المكانية على مختلف المناطق في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على التنوع الجغرافي والاقتصادي للمناطق المختلفة. تشمل هذه الحدود المناطق الحضرية والريفية، وكذلك المدن الكبرى مثل الرياض، جدة، والدمام، بالإضافة إلى المناطق الأقل تطورًا.

التركيز على مناطق مختلفة يتيح فهم كيفية تأثير السياسات الاقتصادية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سياقات جغرافية متنوعة. قد تتفاوت التحديات والفرص المتاحة للمشروعات في المناطق الحضرية مقارنةً بالمناطق الريفية. على سبيل المثال، قد تواجه المشروعات في المناطق الحضرية تحديات تتعلق بالازدحام والمنافسة الشديدة، بينما قد تركز المشروعات في المناطق الريفية على مشكلات تتعلق بالوصول إلى الأسواق والموارد.

من خلال دراسة هذه الفروق، يمكن تحليل كيف تؤثر السياسات الاقتصادية المختلفة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سياقات جغرافية متعددة، مما يساعد في تقديم توصيات موجهة لتحسين الدعم المقدم للمشروعات بناءً على احتياجات المناطق المختلفة.

المراجع:

- Abedmohisen, A. (2023). The Role of Job Creation in Achieving Economic Growth. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/369553323_The_Role_of_Job_Creation_in_Achieving_Economic_Growth
- Al-Haddad, L. (2019). The Role of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Employment Generation and Economic Growth: A Study of Marble Industry in Emerging Economy. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/335698537_The_Role_of_Small_and_Medium

_Enterprises_SMEs_in_Employment_Generation_and_Economic_Growth_A_Study_of_Marble_Industry_in_Emerging_Economy

- Allamnakhrah, A. (2019). The need for a fundamental shift in the Saudi education system: Implementing the Saudi Arabian economic vision 2030. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/333313215_The_need_for_a_fundamental_shift_in_the_Saudi_education_system_Implementing_the_Saudi_Arabian_economic_vision_2030
- Alshahrani, M. A. (2022). The Role of Supply Chain Resilience on SMEs' Performance: The Case of an Emerging Economy. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2305-6290/6/3/47>
- Altayyar, R. (2020). Fostering SMEs Innovation Performance Development in Saudi Arabia Considering Vision 2030. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/353193499_Fostering_SMEs_Innovation_Performance_Development_in_Saudi_Arabia_Considering_Vision_2030
- Al-Tit, A. A. (2019). Critical Success Factors of Small and Medium-Sized Enterprises in Saudi Arabia: Insights from Sustainability Perspective. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/347535652_Critical_Success_Factors_of_Small_and_Medium-Sized_Enterprises_in_Saudi_Arabia_Insights_from_Sustainability_Perspective
- Avelar, S. (2024). Confluence of sustainable entrepreneurship, innovation, and digitalization in SMEs. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0148296323007051>
- Ayandibu, A. (2017). The role of Small and Medium Scale Enterprise in Local Economic Development (LED). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/316583604_The_role_of_Small_and_Medium_Scale_Enterprise_in_Local_Economic_Development_LED
- Barakat, H. M. (2021). SUSTAINABLE DEVELOPMENT PRACTICES OF SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES: A CASE STUDY OF EGYPT. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/354061385_SUSTAINABLE_DEVELOPMENT_PRACTICES_OF_SMALL_AND_MEDIUM-SIZED_ENTERPRISES_A_CASE_STUDY_OF_EGYPT
- Fakhreldin, H. (2015). Evaluating the Effect of Government Policies on Small and Medium Enterprise (SME) Development: Cases from nine different Countries. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/301626274_Evaluating_the_Effect_of_Government_Policies_on_Small_and_Medium_Enterprise_SME_Development_Cases_from_nine_different_Countries
- Fitriati, T. K. (2020). The Role of Innovation in Improving Small Medium Enterprise (SME) Performance. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/339711309_The_Role_of_Innovation_in_Improving_Small_Medium_Enterprise_SME_Performance
- Manzoor, F. (2021). Small and medium-sized enterprises and economic growth in Pakistan: An ARDL bounds cointegration approach. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S240584402100445X>

Moniem, E. M. (2020). Small and Medium Entrepreneurship in Saudi Arabia's Vision 2030 and Its Role in Reducing Unemployment in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from



https://www.researchgate.net/publication/340270303_Small_and_Medium_Entrepreneurship_in_Saudi_Arabia's_Vision_2030_and_Its_Role_in_Reducing_Unemployment_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia

Nkwinika, E. (2023). The importance of financial management in small and medium-sized enterprises (SMEs): an analysis of challenges and best practices. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/375905844_The_importance_of_financial_management_in_small_and_medium-sized_enterprises_SMEs_an_analysis_of_challenges_and_best_practices

Rodríguez-Espíndola, O. (2022). The role of circular economy principles and sustainable-oriented innovation to enhance social, economic and environmental performance: Evidence from Mexican SMEs. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0925527322000883>

sayed, E. M. (2020). Small and Medium Entrepreneurship in Saudi Arabia's Vision 2030 and Its Role in Reducing Unemployment in the Kingdom of Saudi Arabia. 11(1). Retrieved from file:///C:/Users/DR.%20Amr%20Samy/Downloads/17519-60553-1-SM%20(1).pdf

دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية. (2019). العميم, ن. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/334111303_drast_wthlyl_alwaml_almwthrty_fy_kfat_almsrwt_alsghyrt_fy_almmlkt_alrbyt_alswdyt#:~:text=Abstract,%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D9%85

Midocean University

Management College

Specialization in Project Management

Research Title

The role of small and medium enterprises: a case study on the Saudi economy
according to Vision 2030

Student preparation/

Supervisor/

Year:

2024